القطاع المصرفي الكويتي أمام العديد من الفرص مع وجود بعض التحديات

«الخليج»: 230 مليار دولار.. المكاسب الاقتصادية عالمياً من تطبيق التنمية المستدامة خلال 2050

تساعد عروض المنتجات القائمة على الاستدامة في توسعة قاعدة العملاء

أداة التوريق في القروض الخضراء المرتبطة بالاستدامة تشهد صعودا جيدا

انفوغرافيك يوضح فرص القطاع المصرفي للاستفادة من برامج الاستدامة

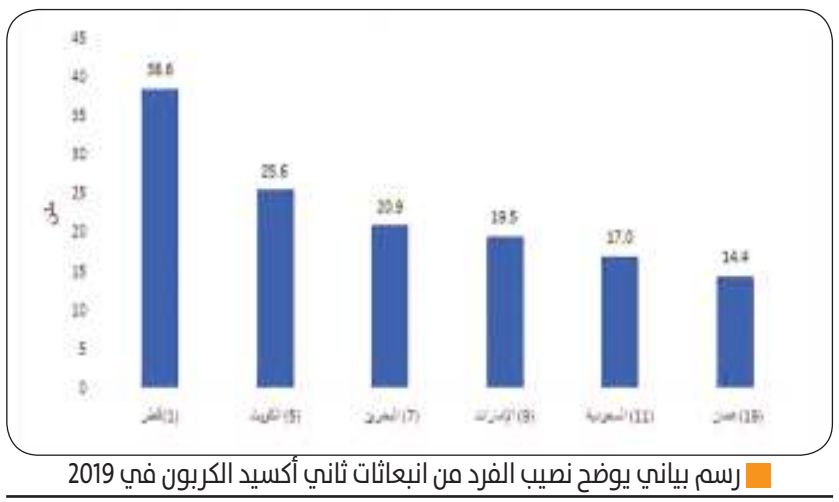

رسم بياني يوضح نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في 2019

تعزز قدرة البنوك على جذب الاستثمارات في أسهمها وإطلاق سندات خضراء

تساهم في بناء علامة تجارية إيجابية للبنوك وتوفر وسائل جديدة للتمويل

المخاطر المناخية تشكل تحديات ائتمانية وتشغيلية على القطاع المصرفي

تنمية القطاع غير النفطي

أوضح التقرير أن عملية تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط تتطلب نمو القطاع الخاص غير النفطي وارتفاع محفظته الائتمانية. وبما أن البنوك تشكل 90 % من القطاع المالي في الكويت فهي في وضع جيد يؤهلها للعب دور رئيسي في تسهيل التنمية المستدامة في الاقتصاد غير النفطي.

أشار تقرير صادر عن إدارة البحوث الاقتصادية في بنك الخليج إلى تزايد عمليات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في الكويت بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية على وقع إطلاق دليل إعداد التقارير حول الحوكمة والمسؤولية البيئية والمجتمعية من قبل بورصة الكويت، مشيراً إلى ان ذلك يشجع زيادة الشفافية على القروض المرتبطة بالاستدامة.

وأكد أنه من بين الإجراءات الأخرى التي قد تساعد البنوك على لعب دور أكبر في مجال التنمية المستدامة، إدراك حجم السوق المحلي وتحديد مشروعات الحوكمة والمسؤولية البيئية والمجتمعية، واقتراح أسعار فائدة على منتجات الحوكمة والمسؤولية البيئية والمجتمعية، والتعاون مع بنوك تنموية متعددة الأطراف على الإقراض وتقديم الخبرة الفنية للمشروعات، بالإضافة إلى ورش العمل التوعوية.

وأوضح أن الاستدامة عبارة عن نهج شمولي يتضمن السلامة البيئية والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية لضمان الازدهار طويل الأمد. ومن المتوقع أن تؤدي التنمية المستدامة إلى مكاسب اقتصادية تقدر بـ 230 مليار دولار بحلول عام 2050.

ونوه التقرير إلى ظهور تأثير التغير المناخي على الكويت في السنوات الأخيرة من حيث الارتفاع في درجة الحرارة السنوية، وارتفاع كمية الغبار المحمول جواً، والتغير في أنماط هطول الأمطار وزيادة العواصف الترابية. ومن هذا المنطلق، من المتوقع أن يؤدي تأثير التغير المناخي إلى ارتفاع إضافي في درجات الحرارة في الكويت، وتآكل / إغراق السواحل بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 0.63–0.16م بحلول عام 2050 وندرة المياه وأمور أخرى من شأنها أن تؤثر على القطاعات غير النفطية (الزراعة والثروة السمكية وغيرها) ونوعية الحياة بشكل عام.

ترتيب الكويت

أشار إلى أن الكويت تحتل المرتبة 113 من أصل 165 في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2021، ويشير التأثير المتوقع للتغير المناخي وانخفاض التصنيفات في المؤشرات ذات الصلة إلى الحاجة لاتخاذ تدابير موجهة نحو الاستدامة في الكويت.

وأضاف: من بين التدابير التي يمكن اتخاذها تخفيض الانبعاثات من خلال استخدام الطاقة الشمسية في عملية الإنتاج الأولية، وتقليص الاستهلاك المحلي للطاقة، وتجميع الكربون وتخزينه وتحويل الهيدروكربونات إلى هيدروجين وهو مصدر أنظف للطاقة، منوها إلى أن الكويت تمكنت من تحسين ترتيبها في الطاقة النظيفة والمياه الصالحة للاستخدام والصرف الصحي من بين المعايير التي تمكنت الكويت من تحسينها، بحسب مؤشر التنمية الاقتصادية لعام 2021. وبين أنه على المدى البعيد، ومع تحول العالم إلى اقتصاد منخفض الكربون، من المرجح أن ينخفض الطلب على النفط وبالتالي على أسعاره بسبب اعتماد بدائل أنظف على نطاق أوسع مدعومة بمبادرات سياسية، وقد تؤدي التدابير مثل ضرائب الوقود الأحفوري إلى زيادة في تكاليف الإنتاج، لافتاً إلى ان رؤية الكويت 2035 التي يشكل الاقتصاد المستدام المتنوع والبيئة المعيشية المستدامة أحد ركائزها، تعتزم التكيف مع هذه التغيرات.

وقال التقرير: نظراً لتمركز الاستدامة داخل النظام البيئي للأعمال في أي بلد، تتأثر مختلف القطاعات في القطاع المالي مثل القطاع المصرفي وقطاع إدارة الأصول وقطاع التأمين بمخاطر التغير المناخي والجهود المبذولة للتقليل منها.

القطاع المصرفي

وذكر التقرير العديد من المخاطر المناخية على القطاع المصرفي منها ما يلي: –

المخاطر الائتمانية

قد تشكل الظواهر الجوية الشديدة مثل الأمطار الغزيرة التي تعرضت لها الكويت في عام 2018 مخاطر ائتمانية لأنها قد تلحق الضرر بالممتلكات التي تحتجزها البنوك كضمانات وقد تؤثر على أنشطة الأعمال التجارية وبالتالي على قدرتها على السداد. كما تشكل الأعمال التجارية التي من المحتمل أن تتأثر سلباً بالسياسات المناخية مخاطراً ائتمانية.

المخاطر التشغيلية

تتأثر العمليات التجارية والممتلكات الخاصة بالبنوك سلباً بالأحداث الجوية غير المواتية وتأثيرها على الخدمات العامة مثل الكهرباء والنقل. وقد تؤدي مثل هذه الأحداث أيضاً إلى زيادة تكاليف التأمين وتكاليف الإصلاح، مما يؤثر على الربحية.

المخاطر الانتقالية

تؤثر عملية الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون على البنوك من خلال تراجع قيمة الأصول والاستثمارات المحتفظ بها في القطاعات ذات الاستخدام الكثيف للكربون، والإضرار بالسمعة بسبب شدة التدقيق على عمليات الإقراض للقطاعات ذات الانبعاثات الغازية المرتفعة والتغيرات في العمليات من أجل استيعاب تقنيات توفير الطاقة.

فرص البنوك

أشار التقرير على 5 فرص أمام القطاع المصرفي تتمثل فيما يلي: –

تعزيز قيمة العلامة التجارية

تساعد المبادرات التي تساهم في التنمية المستدامة، سواء كانت لتعزيز الحياة النباتية أو تطوير المهارات لخدمة العدالة الاجتماعية، في بناء علامة تجارية إيجابية للبنك.

تعزيز قاعدة العملاء وجذب الاستثمارات:

أصبح العملاء أكثر وعياً بالبيئة، إذ أعرب 80% من المستهلكين في دول "الخليجي "، عن رغبتهم في تبني أساليب حياة مستدامة. وفي هذا السياق، قد تساعد عروض المنتجات القائمة على الاستدامة في توسعة قاعدة العملاء، ومثالاً على ذلك منح العملاء نقاط مكافأة على بطاقاتهم الائتمانية مقابل مبادرات الاستدامة والتي تؤهلهم استبدالها فيما بعد ببعض المزايا، وتشمل هذه المبادرات شراء منتجات صديقة للبيئة أو استخدام وسائل النقل العام أو إجراء معاملات غير ورقية.

وسائل جديدة للتمويل:

توفر التقنيات الجديدة لتقليل التأثير المناخي السلبي سبلاً إضافية للتمويل، منها على سبيل المثال المركبات الكهربائية وحلول البناء القائمة على الطاقة الفعالة والمشروعات الكبيرة والمنشآت الصغيرة لمصادر الطاقة المتجددة. ومن الفرص الأخرى التمويل الانتقالي الذي ينطوي على تمويل المبادرات من قبل القطاعات ذات الانبعاثات المرتفعة لخفض انبعاثاتها.

التوريق الأخضر:

مع تزايد الاهتمام بالاستثمارات في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة قد يشهد التوريق في القروض الخضراء المرتبطة بالاستدامة صعوداً جيداً من شأنه مساعدة البنوك على تحرير رؤوس الأموال مع تسهيل قاعدة التمويل على نطاق واسع للمشروعات الصديقة للبيئة.

جذب الاستثمارات:

يمكن أن تساعد هذه العروض البنوك المدرجة على تحقيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وبالتالي جذب الاستثمارات في الأسهم المرتبطة بها. كما بإمكان البنوك إطلاق سندات خضراء يمكن استخدام عوائدها في تمويل المشروعات البيئية.

المنتجات المصرفية

وقال التقرير توفر المنتجات المصرفية المرتبطة بالاستدامة ميزات نشر الوعي حول الاستدامة كما توفر فرصاً لتكون مؤثرة.

الودائع الخضراء

وهي حسابات للودائع تستخدم لتمويل الشركات العاملة في مجال الطاقة المتجددة ومبادرات الاستدامة للشركات. وقد تشمل الإضافات لجعلها أكثر جاذبية أسعار فوائد تنافسية وخيار تتبع أداء محفظة القروض بالإضافة إلى معايير تمويل شفافة.

بطاقات السحب الآلي والبطاقات الائتمانية

بلغ عدد بطاقات السحب الآلي والبطاقات الائتمانية الصادرة عن البنوك المحلية في الكويت 4.89 مليون بطاقة مع 310 ملايين معاملة في عام 2020. ومن شان الانبعاثات الكربونية الصادرة عن صنع هذه البطاقات (21 غرام لكل بطاقة) وطبيعتها غير القابلة للتحلل البيولوجي أن تجعلها أقل صداقة للبيئة. وتشمل الخيارات المرتبطة بالاستدامة صناعة البطاقات الائتمانية وبطاقات السحب الآلي من البلاستيك المعاد تدويره او من المواد القابلة للتحلل البيولوجي ومنح المكافآت أو النقاط على البطاقات الائتمانية للمساهمات البيئية والمجتمعية التي يقوم بها العملاء وتتبع الأثر البيئي للمشتريات التي تتم على البطاقات.

تمويل الأعمال والمبادرات

تمويل الأعمال والمبادرات التي لها تأثير في المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة للشركات، مثل منح قروض تفضيلية لشركات إعادة التدوير وإدارة النفايات أن تحصل على قروض تفضيلية، وقد تتضمن أيضاً تمويل مشروعات الطاقة المتجددة، وتمويل المبادرات مثل تركيب الألواح الشمسية على أسطح المباني وتطوير المهارات لذوي الاحتياجات الخاصة.

التمويل المرتبط بالاستدامة

تتضمن القروض المرتبطة بالاستدامة ربط شروط القروض الممنوحة للشركات بإنجازات الاستدامة للشركة المقترضة. وبما أن استخدام عوائد القروض غير محدود فإن شروط القروض، على سبيل المثال أسعار الفوائد، فقد تتم زيادتها أو خفضها بناءً على تحقيق أهداف الاستدامة المتفق عليها مسبقاً. وإضافة إلى ذلك، وبما أن الشركات تواجه مخاطر بسبب التغير المناخي والانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية فإن إدراج معايير الحوكمة والمسؤولية البيئية والمجتمعية في التقييم الائتماني من شأنه أن يساعد في التقييم الشامل لهذه المخاطر.

قروض البيوت الخضراء وقروض السيارات

تشير قروض البيوت الخضراء إلى القروض الممنوحة لبناء أو شراء البيوت الموفرة للطاقة. وتشكل القروض المقسطة حوالي 33% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص في الكويت. ونظراً لارتفاع الطلب على الكهرباء في مساكن الكويت، فقد توفر قروض البيوت الخضراء فرصة جيدة لضمان الاستدامة في هذا القطاع.

وتشكل وسائل النقل ثالث أكبر مصدر انبعاثات الغازات الدفيئة في الكويت وتعتبر قروض السيارات لشراء المركبات الكهربائية وتعديل أسعار الفائدة بناءً على تصنيف الغازات الدفيئة المنبعثة من المركبة من بعض الخيارات المؤثرة على هذا القطاع.

تحديات الاستدامة

وبشأن التحديات التي تواجه المنتجات المصرفية المستدامة أوضح التقرير ما يلي: –

اختيار الشركات المناسبة للإقراض

إن التحديات مثل الغسل الأخضر (تحويل الأموال المخصصة للأنشطة الخضراء) والافصاحات غير الموحدة حول الحوكمة والمسؤولية البيئية والمجتمعية والتي غالباً ما تكون طوعية، تجعل من الصعب اختيار المبادرات أو الأعمال المناسبة للبنوك لعمليات الإقراض. كما أن المعايير وإعداد التقارير والتحقق من الأهداف مثل خفض ثاني كسيد الكربون فهي ليست سهلة أيضا.

المشروعات ذات التمويل الأخضر

يتطلع مطورو مشروعات الطاقة المتجددة عادة إلى قروض ذات فترات سداد أطول تتراوح من 25–20 عاماً. وهذه المشروعات معرضة أيضاً لمخاطر التكنولوجيا والمخاطر التنظيمية وما إلى ذلك. ومن المحتمل أن تكون المشروعات التجارية في العديد من التقنيات المتعلقة بالاستدامة جديدة في السوق وقد يُنظر إليها على أنها ذات مخاطر أعلى.

منصة إلكترونية جديدة تعتمد التكنولوجيا

«راحة» تعيد تعريف تجربة تسوق الماجلة في الكويت

أعلنت راحة –أحدث منصة إلكترونية لتسوق الماجلة في الكويت– عن انطلاقتها الرسمية في السوق الكويتي، مع توفر تطبيقها لكل من نظامي iOs لأجهزة الآيفون وآندرويد لأجهزة السامسونج.

هذا وتعتبر شركة راحة – والتي تتخذ من الكويت مقراً لها – أول منصة مؤتمتة ورقمية بالكامل لتسوق الماجلة في الشرق الأوسط، حيث تقدم مجموعة كاملة من احتياجات الماجلة والمنتجات الطازجة والمستلزمات المنزلية. وبمفهوم مبتكر ونموذج تشغيلي يعتمد التكنولوجيا كركيزة أساسية، توظف منصة راحة الذكية وسهلة الاستخدام المعطيات السابقة لطلبات العملاء بغرض تطوير تجربة المستخدم وتوفير واجهة طلب مخصصة لا مثيل لها في السوق، مع منتجات معدّة حسب الطلب، وإمكانية التخصيص بشكل سهل خطوة بخطوة، والوصفات القابلة للتعديل حسب الرغبة، بالإضافة إلى توفير تشكيلة واسعة من الأصناف والعلامات التجارية لجميع أنواع المنتجات.

وقد تم إنشاء وتصميم راحة من قبل فريق من الكوادر الشابة الطموحة، ممن يتمتعون بخبرات وتجارب واسعة في مجالات البيع بالتجزئة، التجارة الإلكترونية، والتطوير التكنولوجي على النطاق الإقليمي. كما أكملت الشركة جولتها الافتتاحية من التمويل برأسمال قدره 6.7 مليون دولار أمريكي، تم رصدها من استثمارات سعودية وكويتية وأخرى دولية. ووفقاً لصالح التنيب، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للشركة، فقد تم تصميم راحة لتكون منصة رقمية بالكامل، حيث كانت التكنولوجيا والابتكار هي المبدأ المحرك وفي صميم فكرة المشروع ونموذج تقديم الخدمة. وقد عبر عن ذلك بقوله: "منذ البداية، كان الهدف هو تطوير عملية بيع بالتجزئة بشكل رقمي بالكامل، تجمع بينَ النموذج التشغيلي الفعال وتجربة المستخدم المبسطة والذكية. لذلك تم تصميم كل خطوة في تجربة المستخدم –من لحظة تسجيل الدخول إلى تسليم الطلب– بعناية كبيرة لتوفير أقصى قدر من الراحة." وأضاف التنيب: "أردنا ترجمة تجربة تسوق الماجلة التقليدية في أفضل حالاتها إلى تجربة رقمية سلسة."

أدى استثمار راحة الضخم في البنية التحتية لكل من الجانب البرمجي والتكنولوجيا الخاصة بالمنتجات إلى بناء نموذج تشغيلي ذاتي، الذي أصبح الآن أول مركز تجهيز بالروبوتات مؤتمت في الكويت. وفي الوقت نفسه، أطلقت راحة بنجاح مركز تجهيز مبرد ومؤتمت بالكامل – مما يجعله الأول من نوعه على مستوى العالم. يسلط هذا الإنجاز الضوء أمام المنطقة بأكملها على التوجه الواعد للعمليات اللوجستية اللامركزية التي تعتمد التقنية، والتي تساهم في صناعة مستقبل التجارة الإلكترونية في العالم.

ومع التزامها الأساسي بمفهوم تقديم منتجات طازجة بأفضل جودة مع كل طلب، توفر راحة عمليات التحكم بدرجة الحرارة بشكل دقيق. كما أن دورتها اللوجستية –بداية من تحضير الطلب وحتى آخر مرحلة في عملية التوصيل– فائقة الضبط والتنظيم. توفر مناطق التجهيز المخصصة للحوم والدواجن والأسماك والأطعمة المختلفة للمستهلكين طلبات طازجة بشكل لا مثيل له، خصوصاً مع وجود منطقة لتوزيع الطلبات ذات أداء استثنائي. ومن خلال أسطولها المحلي للتوصيل ونظام التتبع حتى النهاية، الذي يعمل على تطوير تجربة التوصيل ومدة التسليم، تمكنت راحة من تقديم تجربة تسوق الماجلة بشكل جديد وسلس، ونقلها إلى مساحة التسوق الإلكتروني التي يتحول إليها المستخدمون بشكلٍ متزايد كل يوم. إضافة إلى ذلك، تقدم راحة ميزة التصنيف بحسب النظام الغذائي، لتلبي كافة أساليب الحياة المختلفة، إلى جانب ميزة "وصفات راحة" الفريدة، التي يمكن من خلالها إضافة مكونات الوصفات إلى عربة التسوق بضغطة زر واحدة، وذلك لوصفات تم ابتكارها من قبل راحة ويمكن للمستهلكين تحضيرها باستخدام المنتجات المتوفرة من خلال التطبيق.